

في اللاجئين مخيمات وإقصاء تحضير حشريين؟ لاجئين مخيمات سكان من
لبنان

Mohamed Kamel Dorai

► To cite this version:

Mohamed Kamel Dorai. لبنان. في اللاجئين مخيمات وإقصاء تحضير حشريين؟ لاجئين مخيمات سكان من Muhammad Ali Khalidi. *Tajaliyyat al-hawiyyah: al-waqi' al-mu'ash lil-laji'in al-filastiniyyin fi lubnan* [Manifestations of Identity: The Lived Reality of Palestinian Refugees in Lebanon], Institute for Palestine Studies, pp.78-108, 2010. <halshs-00476498>

HAL Id: halshs-00476498

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00476498>

Submitted on 26 Apr 2010

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

من سكان مخيمات لاجئين حضريين؟ تحضير وإقصاء مخيمات اللاجئين في لبنان

محمد كمال الدرعي

يتوقف المسافر، ثم يعود وقد ساوره
الشك: فهو لا يستطيع التمييز بين
الأماكن المختلفة في المدينة، تختلط
في ذهنه التصنيفات."

Italo calvino
Les villes invisibles

1- مقدمة

يتعرض اللاجئون في لبنان للإقصاء في المجتمع المضيف. وقد بحث الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني، خلال المفاوضات التي جرت بينهما في طابّة في كانون الثاني/يناير، 2001، باهتمام خاص، التفاصيل المحددة التي تتصل بتوطينهم والحاجة الملحة لإيجاد حل دائم لوضعهم. وبما أن الفلسطينيين في لبنان يبلورون الرهانات الجيوبوليتيكية على المستويين المناطقي والقومي، فإنهم يمثلون مجالاً بحثياً متميزاً يسمح لنا بإثارة العديد من الأسئلة التي تتناول العلاقة بين الدينامية السياسية-الاجتماعية الخاصة باللاجئين، وبين الفاعلين السياسيين ضمنهم، وبين المكان. كما وتؤدي حالات الهجرة الناتجة عن التغييرات العديد في المشهد السياسي اللبناني والشرق-أوسطي، إلى أفراد موقع خاص لهؤلاء اللاجئين ضمن الشتات.¹ فمنذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، في ثمانينات القرن العشرين، بدأ الاهتمام بالفلسطينيين في لبنان يتلاشى بالتدرج. كما أدت الحرب الأهلية والاحتياحات الإسرائيلية المتتالية إلى رسم هذه المجموعة السكانية بوصمة لا تُحصى. وتعتبر هذه المجموعة حالياً الأكثر فقراً وبؤساً في الشتات الفلسطيني. حالياً، يقيم أكثر من 50% من اللاجئين في لبنان داخل مخيمات مُعترف بها رسمياً. وتعتبر هذه النسبة العالية إحدى المؤشرات الدالة على الطبيعة غير المستقرة التي تميّز الوجود الفلسطيني في لبنان. فالإقليم الجانبي ظروفهم الاقتصادية-الاجتماعية البائسة، هناك أيضاً المعوقات القانونية التي تؤثر على الفلسطينيين وتكر عليهم الكثير من الحقوق الأساسية، كإمكانية الوصول إلى قطاعات كبيرة من سوق العمل. والمفارقة، أن الفلسطينيين في لبنان كانوا ولعشر سنوات، 1969-1982، يتمتعون بحرية لم تمنحها أية دولة مضيعة للفلسطينيين، وقد مكّنتهم هذه الحرية من ترك بصماتهم على أماكن معينة، كالمخيمات، ومن إجراء تحولات عميقة في بعض مناطق الجوار الحضرية. ونتيجة لحركة التحضير السريعة الجارية في دول الشرق الأوسط، أصبحت معظم المخيمات الفلسطينية تشكل جزءاً من مدن كبرى عديدة في الدول والمناطق المضيفة. يقول إسحق القطب:²

إذا نظرنا إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين العرب – كتلك الموجودة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، ولبنان، والأردن، وسورية- نرى أنها تُعتبر سمات غالبية في التراكيب الحضرية لتلك الدول... ويمكن اعتبار مدن المخيمات، الصغيرة منها والكبيرة، كتل حضرية مختلطة بالمعنيين الديموغرافي والبيئي ecological.. وتمثل هذه المدن نمطاً حضرياً فريداً، له سماته الخاصة ومشاكله وتراكيبه، وبالتالي فهي تتطلب تصنيفاً خاصاً لدى دراسة المجتمعات الحضرية في الشرق الأوسط.

بعد مناقشة تصنيفات اللاجئين الحضريين وسكان المخيمات، سوف أقدم مثالين، مخيم مار الياس ومخيم البص في سياقين حضريين مختلفين، بهدف توضيح صيرورة تحضير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

2- اللاجئون الحضريون مقابل سكان المخيمات؟

أبدى الباحثون في الآونة الأخيرة اهتماماً متنامياً بقضية اللاجئين الحضريين في العالم، وأشاروا بصورة خاصة إلى مشكلة الحماية وإمكانية الوصول إلى الخدمات، التي يواجهها اللاجئون في المدن الكبرى في العالم الثالث.³ وقد جرت دراسة التباينات الموجودة بين اللاجئين، الحضري وبين سكان المخيم.⁴، لكن موضوع تحوّل مخيمات اللاجئين إلى مناطق حضرية، بحد ذاته، لم تجر دراسته إلا في حالات نادرة.

1-2 اللاجئون الحضريون

تميّز المفوضية العليا للاجئين بوضوح بين اللاجئين في المخيمات واللاجئين الحضريين. ويرتبط هذا التصنيف بتنفيذ سياسات الحماية والمعونة التي تمارسها المفوضية:

يجري تطبيق برامج الحماية والمعونة للمفوضية العليا للاجئين، عموماً، على المستوى الميداني. والسؤال المفتاحي في كل مشروع هو نمط الاستقرار الخاص بالسكان الذين تجري مساعدتهم: هل يعيش اللاجئون في المخيمات، أو في مناطق حضرية أو ريفية بين السكان المحليين؟ من الصعب تحديد العدد الدقيق لمخيمات اللاجئين وللناس الذين يعيشون فيها، وذلك لأسباب عدة، منها الافتقار إلى التعريف، وديناميات المخيمات. هل ينبغي أن يضم المخيم العدد الأدنى من السكان أو أن يضم كثافة سكانية؟ هل ينبغي أن يكون للمخيمات مقياس واضح محدد؟ هل ينبغي اعتبار معسكرات الاعتقال، والمخيمات المؤقتة والمستوطنات والمراكز الجماعية مخيمات؟ أضف إلى ذلك أنه قد لا تتوفر دائماً إحصائيات موثوقة عن المخيم نظراً لعدم وجود المفوضية أو لعدم قدرتها على الوصول.⁵

واستناداً إلى إحصائيات المفوضية العليا للاجئين، لا تشكّل مخيمات اللاجئين، التي ينصب اهتمام العديد من المراقبين عليها، الموقع الرئيس للاجئين في العالم. فهي تضم 25% تقريباً من مجموع عدد اللاجئين في العالم: في عام 2005، تم تحديد نوع الموقع، وذلك في ما يخص 14.2 مليون شخص في 129 دولة، معظمها دول غير صناعية. ويمثل هذا الرقم 77% من العدد الكلي للمجموعات السكانية قيد البحث. بين هؤلاء 3.6 مليون شخص كانوا يعيشون مخيمات أو مراكز (26%)، و 2.5 مليون (18%) في مناطق حضرية، في حين أن 8.1 مليون شخص (56%) كانوا يعيشون إما في مناطق ريفية بين السكان المحليين، أو في مواقع لا يُعرف نوعها.⁶

ونتيجة ارتفاع نسبة اللاجئين الذين يعيشون في مناطق حضرية، قررت المفوضية العليا تطوير مقاربات محددة خاصة بتلك المجموعة، التي تصعب مساعدتها وحمايتها نظراً لتشتتها جغرافياً. وقد غيرت المفوضية العليا سياستها في السنوات الأخيرة من أجل استيعاب التفاصيل المحددة الخاصة بالمجموعة المذكورة.⁷

وفي ما يتعلق بالحالة الفلسطينية، نجد أن الوضع شبيه بوضع اللاجئين الآخرين، رغم أن نسبة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات أعلى (الثالث تقريباً)، وهي تختلف باختلاف المنطقة التي يعيش فيها اللاجئون.

الجدول 1: اللاجئين الفلسطينيين المسجلون، وكالة الإغاثة والتشغيل (UNRWA)، 31 كانون الأول/ديسمبر 2006

المنطقة	المخيمات الرسمية	اللاجئون المسجلون	اللاجئون المسجلون الذين يعيشون في المخيمات	النسبة المئوية للاجئين الذين يعيشون في المخيمات
الأردن	10	1858362	328076	17.6
لبنان	12	408438	215890	52.8
سورية	9	442363	119055	26.9
الضفة الغربية	19	722302	186479	25.8
قطاع غزة	8	1016964	478272	47
المجموع	58	4448429	1321772	29.7

UNRWA, <http://www.un.org/unrwa/2007>

والواقع أن عدد اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات يرتفع إذا أضفنا عدد اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات أو تجمعات عشوائية لا تستفيد من نفس المعونات والخدمات المقدّمة من المنظمات الدولية أو الدول المضيفة. ولا يمكن رسم حدود واضحة بين المخيمات والتجمعات السكانية، وهناك لاجئون يعيشون في ظروف أشبه بظروف المخيمات

2-2 الحالة الفلسطينية

الفرق التقليدي بين سكان مخيمات اللاجئين وبين اللاجئين الحضريين هو فرق عملائي حددته المنظمات الدولية. ويجب تمييز هذا التصنيف عن تطور مخيمات اللاجئين وعن الممارسات التي طورها اللاجئون أنفسهم، كما وصفها ميشيل أجيه Michel Agier: "قد تتحول المخيمات، نتيجة ما تضمنه من تغيرات، إلى موقع لنشوء مدن لم يكن أحد ليتوقع نشوءها، وبيئات وعلاقات ومحدّدات هوية جديدة." ⁸ يمكن لمخيمات اللاجئين أن تصبح جزءاً من المناطق الحضرية، كما جرى في العديد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، أو يمكن لها أن تتحول هي ذاتها إلى مراكز حضرية نتيجة ثقلها الديموغرافي وتنوع الأنشطة التي يجري تطويرها، كالأنشطة الاقتصادية والسياسية، وإلى مراكز لصنع القرار السياسي، وأن تلعب دوراً مركزياً في المجتمع الفلسطيني في المهجر. تقول ماريون فريزيا Marion Fresia ⁹ إن مخيمات اللاجئين، في واقع الأمر، لا تطابق التصوير الشائع للمناطق المغلقة:

أكثر التصاوير شيوعاً لمخيم اللاجئين هو تصويره كفضاء مغلق ومعزول حيث يستمر بقاء آلاف الأشخاص بفضل المعونات الإنسانية. لكن هذا التصوير لا يعكس الحالات المختلفة التي نصادفها على أرض الواقع. ومهما كان شكل المواقع التي يعيش فيها اللاجئون، مفتوحة أو مغلقة، خاضعة للسيطرة المحكمة من سلطات الدولة المضيفة أم لا، فإنها ليست مغلقة تماماً في الواقع. فالحركة القسرية والتجمعات في المخيمات تولد دونما توقف أشكالاً جديدة من الحركية، أشكال يسعى إليها الأفراد بنشاط بهدف إعادة تكوين رأسمال اقتصادي واجتماعي وسياسي.

في حالات محدّدة، يعتمد تصنيف المخيم على المؤسسة المسؤولة عن اللاجئين. في دمشق، مثلاً، يُعتبر تجمع اليرموك من قِبَل السلطات السورية مخيماً للاجئين، في حين لا تعتبره وكالة الإغاثة كذلك. وفي الضفة الغربية، لا تستفيد مخيمات اللاجئين من كل خدمات البلدية حتى ولو كانت هذه المخيمات تشكل جزءاً من المنطقة الحضرية.

وعلى المستوى العملائي(المسؤولية الدولية، إمكانية الوصول إلى الخدمات، السياق القانوني الخ...)، ثمة تمييز واضح بين سكان المخيمات واللاجئين الحضريين. لكن تحليل التطور الجغرافي لمخيمات اللاجئين في سياقها المحلي، والمستويات المختلفة للحركية (التحركات اليومية، الهجرة الداخلة والخارجة، استقرار مجموعات جديدة من المهاجرين)، والممارسات التي يطورها اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات (أنشطة اقتصادية، سياسية، ثقافية وأو اجتماعية) تدفعنا لاعتبار العديد من مخيمات اللاجئين مناطق حضرية. كما أن البعد المؤقت لوضع النفي exile الفلسطيني هو أيضاً عامل مفتاحي ينبغي أخذه بالاعتبار. وقد أدى انقضاء ستين عاماً تقريباً من النفي إلى نشوء علاقة من نوع خاص بين الفلسطينيين والمجتمعات المضيفة، وإلى اندماج محلي قوي مرتبط بحركة تحضر سريعة في الدول المضيفة على اختلافها، يرافقها انعزال قوي نتيجة السياق السياسي – الاجتماعي والقانوني.

2-3 الوضع الخاص للاجئين الفلسطينيين في لبنان

تأثرت جغرافية تواجد الفلسطينيين في لبنان بعوامل التشتت الحاصلة. ظهرت جغرافية النفي الأولى عقب خروج الفلسطينيين من وطنهم عام 1948 واستقرارهم في لبنان داخل مخيمات وتجمعات سكانية عشوائية. جاء التشتت الثاني مع الغزو الإسرائيلي عام 1982 الذي دمر القسم الرئيس من البنى التحتية الفلسطينية وأدى لإطلاق حركة هجرة واسعة داخلية ودولية. حصل التشتت الثالث بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993، الذي حول مركز اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى المناطق الفلسطينية ما أدى إلى تنامي تهيمش اللاجئين في الشتات. الوضع في المناطق الفلسطينية، حالياً، يزداد تقلباً كما أن الوضع في لبنان محفوف بالمخاطر نتيجة المواجهة السياسية بين الأغلبية البرلمانية الحالية وبين المعارضة. ورغم أن الفلسطينيين ليسوا، إن توخينا الدقة، طرفاً فاعلاً في عملية التناحر السياسي القائمة حالياً في لبنان، فإن مسألة توطينهم ووجود الأسلحة في المخيمات تُثار باستمرار، ما يعرّض الحياض الدقيق الذي يلتزمه الفلسطينيون للخطر. أضف إلى ذلك أن الصراع في لبنان يحمل بعداً إقليمياً قوياً قد يؤدي بحكم الواقع إلى توريث الفلسطينيين. واعتباراً من عام 2003، جرى إدخال بعض التحسينات – ومعظمها ذو طبيعة هامشية – ما يشير إلى احتمال حدوث تطبيع جزئي في العلاقات الفلسطينية- اللبنانية، وتتضمن هذه التحسينات، مثلاً، رفع الحظر جزئياً عن تشغيل الفلسطينيين في قطاعات معينة. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2005، قامت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بإبراز ملصقات تطالب فيها بحق العمل والتملك والأمان في لبنان، جنباً إلى جنب مع حق العودة، ما يشير إلى التطور الحاصل في أوساط بعض الأطراف في المجتمع المدني الفلسطيني في ما يخص علاقتها بالمجتمع المضيف. هذا الجو المشحون بالقلق والمتراق مع وضع اقتصادي صعب محفوف بالمخاطر، يدفع بالعديد من الفلسطينيين للتفكير بالهجرة، رغم أن أبواب الدول الغربية ودول الخليج غالباً ما تكون موصدة في وجه اللاجئين الفلسطينيين.

2-4 التجربة الحضرية الفلسطينية في لبنان

في ما يخص الحالة الفلسطينية، جرت دراسة الهجرة القسرية للأفراد والعائلات خلال فترات الحروب، في حين لم تلق الأشكال الأخرى من الهجرة أو الحركية الداخلية، بما هي كذلك، قدراً مماثلاً من الاهتمام من قِبَل الباحثين. ترى روز ماري صايغ أن الحياة في المخيم لا توفر الحماية للاجئين الفلسطينيين من احتمالات الاضطرار للرحيل القسري للنجاة من العنف ومن الاحتلال، ومن أمور مماثلة. فالمخيم لا يُعتبر فقط مكاناً للذاكرة والاستمرارية والاستقرار في المنفى، بل يُعتبر أيضاً مكاناً مكشوفاً أمام الأذى. تقول روز ماري صايغ:

خلال النزاعات التي حصلت في السنوات الخمس والثلاثين الماضية، أزيلت عدة مخيمات من الوجود وسويت بالأرض، وتعرضت مخيمات أخرى لدمار شديد. فمن بين 15 مخيماً كانت موجودة في الأصل، لم يبق حالياً سوى 12 مخيماً. وتعرضت بعض المخيمات، كمخيم شاتيلا، مثلاً، للتدمير أكثر من مرة. أُجريت دراسة، عام 1988، على 4.468 عائلة فلسطينية (أي ما يقارب 25.334 شخصاً) متوزعة على سبعة

وثمانين موقعاً. وجدت الدراسة أن بين العائلات التي أجري المسح عليها هناك نسبة 75.2% هُجرت من موقع إقامتها أكثر من مرة، ونسبة 19.7% هُجرت أكثر من ثلاث مرات. وكشفت دراسة أحدث أنه خلال الفترة 1972-1988، تعرض 90% من اللاجئين الفلسطينيين للطرد من بيوتهم مرة واحدة على الأقل، وتعرض ثلثا العدد للطرد مرتين، و 20% للطرد ثلاث مرات أو أكثر.¹⁰

عدم الاستقرار والحركية هما السمتان الرئيسيتان لحياة الفلسطينيين في لبنان. وتؤدي هاتان السمتان إلى ضبابية التمييز بين المخيم وبين التجمع الحضري. وإذا درسنا مسار تحركات الفلسطينيين خلال فترة طويلة (أي التحركات الفردية والعائلية والتحركات عبر الأجيال)، نجد أن معظم اللاجئين اختبروا الحياة داخل وخارج المخيم. كما وتعبّر الحركية اليومية حدود المخيم. فبإمكان اللاجئين العيش في المخيم والعمل أو الدراسة خارجه، أو العكس. وهناك ممارسات أخرى؛ كالتسوق، أو زيارة العائلة أو الأصدقاء، أو السعي للحصول على الخدمات أو المعونات، تدفع اللاجئين لدخول المخيم والخروج منه، وللتردد على مناطق الجوار.

يخصّص تصنيفا اللاجئ الحضري وساكن المخيم، غالباً، للإشارة إلى مكان الإقامة، وليس للممارسات المكانية قصيرة الأمد، أو طويلة الأمد. وتعتبر الحركية ممارسة أساسية ينبغي أخذها بالاعتبار لأنها تكشف نواحي تكامل الفضاءات الحضرية المختلفة، والأنواع المتباينة للعلاقات التي ترتبط بها في ما بينها. وتعتبر مخيمات اللاجئين، حتى ولو كانت معزولة ومهمشة، جزءاً من المحيط الحضري الذي يستضيفها.

وإضافة إلى القيود المكانية المفروضة على مخيمات اللاجئين، ينبغي أن نورد أيضاً التقييدات القانونية المتعلقة باللاجئين أنفسهم. فمنذ قدوم أول موجة من اللاجئين، كانت التشريعات اللبنانية بالغة الصرامة في ما يتعلق بالفلسطينيين. وقد تم تعديل تلك التشريعات حسب الاتفاقات، والخلافات، بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومات اللبنانية المتعاقبة. التشريعات المذكورة تحدد إمكانية دخول اللاجئين إلى سوق العمل، وإلى نظام التعليم، وإلى الحركية الدولية، وإلى المنظومة الاجتماعية والصحية، ومؤخراً، إمكانية حيازة اللاجئين للممتلكات.¹¹ وقد كان للوضع القانوني للفلسطينيين مضامين مهمة على التنظيم المكاني-الاجتماعي لهذه المجموعة داخل لبنان. فغالباً ما يظل اللاجئون محتجزين ضمن القطاع غير الرسمي، أو ضمن أنواع العمل التي تدر أقل دخل ممكن والتي لا تتطلب تصريحاً للعمل. كما أدى خروج منظمة التحرير من لبنان، عام 1982، إلى حرمان اللاجئين من فرص العمل التي أمنتها الوجود القوي للمؤسسات السياسية الفلسطينية في لبنان. وفي سياق اقتصاد لبنان يعاني من الضعف منذ أن وضعت الحرب الأهلية اللبنانية أوزارها، يعاني الفلسطينيون من الإقصاء في سوق العمل اللبناني الذي تشد المنافسة فيه، لاسيما مع مجيء عدد كبير من العمالة الأجنبية.¹²

3- مار الياس، مخيم لاجئين حضري في لبنان

1-3 الموقع الجغرافي

أنشئ مخيم مار الياس من قبل وكالة الإغاثة عام 1952، وهو يشغل 5400 م² جنوب غرب بلدية بيروت. واستناداً لأرقام وكالة الغوث، كان المخيم، عام 1958، يضم 449 لاجئاً مسجلاً، وفي عام 2005، كان يضم 612 لاجئاً¹³. أنشئ المخيم بجوار دير مار الياس التابع للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية. ويقع حالياً على تقاطع طريق الضواحي الجنوبية لبيروت، بير حسن والأوزاعي، مع طريق راس بيروت ومستديرة الكولا (انظر الخريطة 1). هذا الموقع المركزي يسهل الحركة على سكان المخيم الذين يستطيعون الوصول بسهولة إلى مناطق الجوار في بيروت، وعلى الأشخاص من خارج المخيم الراغبين في القدوم إليه، سواء أكانوا من بيروت أو من مناطق لبنانية أخرى (لاسيما المنطقة الساحلية الجنوبية).

2-3 ارتفاع معدل الهجرة من وإلى المخيم

لعب هذا الموقع المركزي دوراً مفتاحياً في تطور المخيم. أولاً، أسهم الموقع في استقرار مجموعات جديدة من المهاجرين داخل المخيم. ثانياً، سمح الموقع بتطور الأنشطة التجارية التي تعتمد بصورة أساسية على الزبائن المقيمين خارج المخيم، سواء من الفلسطينيين أم من غيرهم. ثالثاً، سهّل الموقع حركة اللاجئين الفلسطينيين الذين يستطيعون، مثلاً، العيش في المخيم والعمل خارجه، أو العكس.

وتصف جهان صفير الأحداث المؤدية لإنشاء مخيم مار الياس للاجئين، كالتالي:

عقب مذبحة دير ياسين في فلسطين، في 9 نيسان/أبريل 1948، وإعلان دولة إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948، رسا قارب في مرفأ بيروت، في أيار/مايو من نفس العام، يحمل لاجئين هاربين من فلسطين. تكفلت فرق الإنقاذ الحكومية بالاعتناء بالقادمين الجدد ولاحظت أثناء إنزالهم إلى اليابسة أن غالبيتهم كانت من سكان حيفا ويافا، وأنهم جميعاً كانوا مسيحيين. نُقلَ اللاجئون إلى دير مار الياس التابع للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، حيث جرى إيوائهم في المباني التابعة للدير وفي حديقته لغاية عام 1952. وفي نفس العام، قررت البطيركية الأرثوذكسية إنشاء بيت للرهبان ملحق بالدير، فتم إخلاء اللاجئين ونُقلوا للإقامة في مخيم أقيم في الحرش المجاور للدير.¹⁴

ونتيجة ارتفاع معدل الهجرة الدولية والداخلية، لا يوجد في المخيم حالياً سوى بضع عائلات فقط من العائلات التي استقرت فيه عام 1952. فقد حل محل تلك العائلات، تدريجياً، فلسطينيون قادمون من مخيمات أخرى، كتل الزعتر الواقع شمال شرق بيروت، بعد تدميره عام 1976، أو مخيم الرشيدية جنوب صور. وهناك لاجئون استقروا في مخيم مار الياس عام 1991، بعد طردهم من أماكن إقامتهم الأصلية أثناء الحرب الأهلية. ويمكن تفسير ارتفاع معدل الهجرة من مخيم مار الياس بثلاثة عوامل. أولاً، عدد كبير من اللاجئين الذين ذهبوا إلى دير مار الياس كان لهم أنساب في لبنان. بالتالي، كان اندماجهم مع السكان المحليين سهلاً نظراً للروابط السابقة التي تجمعهم بالمجتمع المضيف. ثانياً، سهّل أصلهم الحضري اندماجهم في المدينة، بخلاف معظم اللاجئين الذين أتوا من بيئات ريفية¹⁵ واستقروا في مخيمات أخرى، مثل شاتيلا وبرج البراجنة، في المحيط الحضري لبيروت. ثالثاً، ويرتبط هذا العامل بالعامل السابق، كان لمستواهم التعليمي العالي دور في ارتفاع معدل الهجرة الدولية. وأدت العوامل الثلاثة مجتمعة - الأصل الحضري، والرابطة الدينية، والشبكات العائلية - إلى حركة نزوح مهمة من المخيم إلى مناطق سكنية أخرى في بيروت، وإلى خارج لبنان.

وبالتوازي مع حركة الهجرة إلى خارج المخيم، شهد المخيم أيضاً قدوم لاجئين فلسطينيين من مناطق أخرى في لبنان، وقدوم بعض اللبنانيين، والمهاجرين السوريين والآسيويين والأفارقة الذين استقروا فيه عقب انتهاء الحرب الأهلية في مطلع تسعينات القرن العشرين. وباستقرار المهاجرين الأجانب، أصبح المخيم منطقة مضيفة، داخل المدينة، للقادمين الجدد، ومعظمهم من المهاجرين الفقراء. بالتالي، استقبل المخيم موجات مختلفة من اللاجئين والمهاجرين، شأنه شأن المناطق الفقيرة الأخرى في الضواحي الجنوبية والشرقية من بيروت الكبرى.¹⁶ وتؤكد كارين جاكوبسن Karen Jacobsen فكرة جذب بعض المناطق الحضرية المعينة للمهاجرين:¹⁷

ينجذب طالبوا اللجوء، شأنهم شأن جميع المهاجرين الحضريين، إلى المراكز الحضرية، لأن الموارد الاقتصادية والفرص، بما في ذلك فرصة تعليم أبنائهم، تتركز هناك، وفي المدن، يستطيع المهاجرون الوصول بسهولة إلى الشبكات الاجتماعية وإلى المنعزلات الإثنية التي تدعم القادمين الجدد وتُطلق صيرورة الاندماج.

وتُعتبر ديناميات الهجرة تلك جزءاً من الديناميات الحضرية. فالمخيم يقوم بدور الفضاء المضيف لموجات مختلفة من المهاجرين ولأسباب مختلفة. أولاً، الفلسطينيون لا يتمتعون بحق العمل في لبنان. ولذلك يلجأ بعضهم لبناء طابق

إضافي فوق منزله ليؤجره إلى المهاجرين لقاء 100-150 دولاراً في الشهر، ما يؤمن لهؤلاء دخلاً إضافياً. ثانياً، نتيجة هجرة العديد من العائلات الفلسطينية إلى الخارج أو تغييرها لمكان إقامتها في لبنان (عندما يتوفر المال الكافي، تغادر العديد من العائلات الفلسطينية المخيم وتستأجر شققاً في المدينة) توجد منازل خالية من السكان داخل المخيم يجري تأجيرها لعائلات أخرى. ثالثاً، بما أن الأسعار في مخيمات اللاجئين أخفض منها في أماكن أخرى، لاسيما في بيروت حيث إيجارات البيوت باهظة، تجتذب المخيمات العمال المهاجرين الجدد (السودانيون، والبنغلاديشيون، والسيريلانكيون، وغيرهم). رابعاً، قوات الأمن نادراً ما تدخل المخيمات، ما يجعل المهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية يشعرون بالأمان في هذه المناطق. إذاً، ولأسباب متعددة، تحولت مخيمات مثل مار الياس، أو شاتيلا أو الفاكهاشي - وهما تجمعان حضريان فلسطينيان واسعان - إلى فضاءات مضيقة للمهاجرين الجدد. ثمة دليل آخر يشير إلى الاندماج النسبي للمخيم في المدينة، وهو تطوّر بعض الأنشطة التجارية في مار الياس، منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990. فمعظم أصحاب المتاجر في المخيم لا يعيشون فيه ولم يولدوا داخله. بعضهم عاش هناك من قبل بعد طردهم من بيوتهم أثناء الحرب. وبذلك، يفصل هؤلاء اللاجئين بين مكان إقامتهم وبين موقع نشاطهم الاقتصادي. أحد هؤلاء يعيش في قرية قرب صيدا لأن إيجار البيوت هناك أرخص، لكن العمل في بيروت يوفر له المزيد من الفرص لتطويع عمله. معظم أصحاب المتاجر الذين قابلناهم قالوا إنهم قرروا فتح متاجر هناك لأن الإيجارات أرخص ولأن المخيم يتصل بأجزاء أخرى في بيروت اتصالاً جيداً. كما وأن غالبية زبائن هؤلاء لا يعيشون داخل المخيم، عدا زبائن محلات البقالة ودكاكين الفواكه والخضر، لكنهم يأتون إلى المنطقة نظراً لرخص الأسعار.

4- التطور الحضري لمخيم البص للاجئين (صور)

في منطقة صور لم تتوسع المناطق التي يسكنها فلسطينيون في السنوات الأخيرة. والسبب الرئيس هو الاستقرار الديموغرافي النسبي للفلسطينيين المقيمين هناك. ومع أن معدل الزيادة السكانية الطبيعية يرجح لجهة الإيجابية، لكن معدل الهجرة اعتباراً من عام 1982 يحد من تأثير هذا الرجحان، وقد شهد معدل الهجرة زيادة منذ "حرب المخيمات" (1985-1987). كما أدت موجات الهجرة الداخلية في لبنان، إلى صيدا وبيروت، والهجرة الدولية، إلى دول شمال أوروبا بصورة رئيسية، إلى الحد من نمو عدد السكان الفلسطينيين، بل إنها أدى إلى تناقص هذا العدد.

4-1 منطقة خاضعة للسيطرة اللبنانية

تتحكم قوات الأمن اللبنانية بدخول الأشخاص والبضائع إلى مخيم البص للاجئين، وقد أدى ذلك إلى تدهور وضع المساكن التي يعيش فيها الفلسطينيون. فمنذ مطلع التسعينات ولغاية عام 2005، جرى تطبيق الإجراءات التي فرضها الجيش اللبناني بمنتهى الصرامة. ولا يوجد للمخيم حالياً سوى منفذ وحيد يسيطر عليه الجيش اللبناني (انظر الخريطة 2). ويمكن أن يجري تفتيش السيارات حسب أهواء عناصر الجيش، وكان يحظر أيضاً إحضار أية مواد للبناء إلى داخل المخيم دون تصريح مسبق، و نادراً ما كانت هذه التصاريح تعطى. بالتالي، حالت هذه القيود دون إجراء صيانة للمساكن أو تجديدها، وجعلت من المستحيل على المتزوجين حديثاً الاستقرار داخل المخيم، لتعدّر بناء مساكن جديدة. جرى مؤخراً تعليق القيود المفروضة على إحضار مواد بناء إلى داخل المخيم، وأدى ذلك لتعمير بعض الأبنية الجديدة هناك. شهد مخيم البص، منذ ربيع عام 2005، فورة في النشاط العمراني، فقد استغلت عائلات عديدة تعليق القيود لتضيف طوابق جديدة إلى بيوتها، وبنت عائلات أخرى غرفاً جديدة. ولكن يمكن أن يُعاد فرض تلك القيود في أية لحظة حسب استنساب السلطات اللبنانية. ويتبدى التحكم بالمخيم مكانياً بالوجود الفعلي لعناصر الجيش عند مدخل المخيم، وبإغلاق جميع الطرق الفرعية التي تربط المخيم بفضائه المكاني المباشر، وترك مدخل واحد فقط للسيارات.

4-2 الوضع الحالي للمخيم

يمكن تقسيم مخيم البص إلى حيزين مختلفين. الأول، هو المنطقة التي تطورت حول المخيم الأرمني السابق حيث نلاحظ كثافة في المباني. وكلما ابتعدنا عن محيط المخيم تقل الكثافة في المساحات المبنية. تتركز كثافة المباني

في الجزء الشمالي الشرقي من المخيم. ويتألف هذا الجزء من المخيم من صفوف من المباني المبنية على منحدرات متدرجة، يتألف كل منها من طابقين أو ثلاثة طوابق. داخل المخيم، المنازل تتوزع على مساحات أكبر، وقد نجد منازل مؤلفة من طابقين، وتضم بعض المنازل حديقة خاصة. الشوارع هنا واسعة إلى حد ما. تطور الجزء الغربي من المخيم تطوراً عشوائياً. وفي الجزء الجنوبي الغربي من المخيم تخف كثافة المباني. الشوارع الفاصلة بين المنازل ضيقة ومتعرجة. الفلسطينيون الذين يسكنون منطقة التوسع هذه أصلهم من قرية الدمون، وكانوا قبل تهجيرهم من فلسطين يعملون في زراعة الفواكه. بعض المنازل هنا تتألف من طابق أو طابقين ولها فناء داخلي. المدارس التابعة لوكالة الغوث تتوزع بين الجزئين الشرقي والغربي من المخيم وتشغل مساحة واسعة نسبياً.

4-3 المخيم والمدينة: الأشكال المحلية للاندماج

يتمتع مخيم البص بمزية خاصة بالمقارنة مع المخيمين الآخرين الموجودين حول صور، الرشيدية وبرج الشمالي، وبالمقارنة مع بقية المخيمات في لبنان. فهو يضم موقعين غير فلسطينيين: مشفى لبناني حكومي وكنيسة مارونية. وهذان الموقعان، في حقيقة الأمر، إرثان أرمني لبناني ومسيحي. فأول مشفى في صور بناه الأرمن الموجودون في البص، وبُنيت الكنيسة على قطعة أرض تعود للكنيسة المارونية. ويمثل هذا المخيم، مكانياً، امتزاج مجموعات سكانية، فلسطينية ولبنانية من جهة، ومسلمة ومسيحية من جهة أخرى.

الحد الشمالي لمخيم البص أكثر كثافة عمرانية من الأجزاء الأخرى. ويؤدي الطريق الشمالي إلى مركز المدينة، في حين يؤدي الطريق الشرقي إلى الجنوب. وهي منطقة حركة مرور كثيفة تلتقي فيها تيارات المسافرين. وتتجمع في دوار البص، الموجود عند تقاطع الطريقين المذكورين، الحافلات وسيارات الأجرة الصغيرة لانتقاط المسافرين الذاهبين إلى صيدا أو بيروت أو إلى مناطق أخرى من جنوب لبنان. كما أصبحت هذه المنطقة مركزاً لحركة تجارية ناشطة تضم أنواعاً متعددة من دكاكين البقالة أو محلات الحرفيين. ومنذ "حرب المخيمات" أصبحت المنطقة التجارية تضم فلسطينيين ولبنانيين على حد سواء. ومعظم الزبائن الذين يترددون إلى هذا الموقع التجاري ليسوا من سكان المخيم، وهم يأتون من القرى الصغيرة المحيطة بالمدينة إلى صور للعمل، أو لإجراء معاملات إدارية، أو لتلقي العلاج، ويتوقفون هناك لشراء الطعام أو البضائع الأخرى. وسبب اختيارهم لهذا الموقع التجاري أسعاره الرخيصة واتصاله بالقرى التي يأتون منها لقربه من محطة انطلاق الحافلات. كما ظهرت في نفس الموقع مخازن تبيع قطع غيار وملحقات للسيارات، لأن الموقع هو تقاطع للطرق الرئيسية في المنطقة. وهناك مقاه ومطاعم للوجبات السريعة تقدم خدماتها للمسافرين. وهذا يعني أن المخيم لا يشكل فقط منطقة بناء تم إقحامها داخل فضاء حضري، بل إنه يقوم بدور في التنظيم الاقتصادي-الاجتماعي للمدينة.

ثمة عاملان يمكن لهما تفسير هذه الحيوية النسبية. الأول هو أن المخيم ومنطقة التجمع العشوائي، رغم أنهما يشكلان موقعين مغلقين محدودين مكانياً، تمكناً، وإلى حد ما، من الاندماج بالتطور الحضري لمدينة صور. فقد أصبح من الصعب، مثلاً، تمييز الحدود الغربية للمخيم. وهناك الكثير من العائلات اللبنانية الشيعية المهجرة من المنطقة الحدودية الجنوبية التي كانت تحتلها إسرائيل، بنت لنفسها منطقة سكنية عشوائية مجاورة للمخيم. كما أن مشاريع العمل المتعددة، التي أنشئت على طول الطريق الرئيس على الجهتين الشمالية والشرقية من المخيم من قبل فلسطينيين ولبنانيين على حد سواء، تسهم في دمج الحافة الخارجية للمخيم ضمن الصورة العامة للمدينة. العامل الثاني هو أن الحيوية الاقتصادية لهذين الموقعين، لا سيما منها التجارية التي تولد دخلاً، تسمح للفلسطينيين بتحسين البيئة المحيطة بهم. بالتالي، بدأت هذه البيئة تكتسب مظهر المناطق الحضرية الفقيرة القريبة منها. والأمر الذي سهّل هذا التطور هو الموقع الجغرافي لمخيم البص عند مدخل المدينة وعلى تقاطع الطرق الرئيسية.

5- الاستنتاج

تركز المجتمع الفلسطيني، الذي تشتت منذ عام 1948، في مخيمات للاجئين في الشرق الأوسط أصبحت فيما بعد رمزاً لهذا الشتات. تمثل المخيمات الفلسطينية ثلاثاً من سمات الديناميات الاجتماعية-المكانية الفلسطينية: استقرار واستمرارية نسبيتان، مكان "داخل الذات"، ونقطة اتصال مع المجتمع المضيف. حاولت في هذه الدراسة

التركيز على السمة الأخيرة. لقد سهّل تركيزُ الفلسطينيين داخل مخيمات وتجمعات استمرارية التضامن بين أهل القرية الواحدة، وبين أفراد العائلة. وتتمتع المخيمات الفلسطينية بفاعلية حقيقية في تنظيم وتطوير الشبكات الاجتماعية الفلسطينية في المنفى. لكن المخيمات، إلى جانب ذلك، هي فضاءات للنزاع مع المجتمعات المضيفة التي تحاول، من خلال استهدافها لمخيمات اللاجئين، زعزعة استقرار المجتمع الفلسطيني ككل (ولنتذكر مثلاً، أيلول الأسود في الأردن، صبرا وشاتيلا، و"حرب المخيمات"، وحصار نهر البارد). و المخيمات لا تقتصر على كونها مجرد فضاءات للذاكرة، فقد أصبحت موقعاً للتغيير الاجتماعي ولبناء مجتمع فلسطيني في المنفى، ما يقوّي تماسك هذا المجتمع، إضافة لثراء هذه المخيمات بالتجارب الكثيرة في مواقعها المتعددة.

المدينة ليست إطلاقاً مجرد تنظيم مكاني لسيفساء المناطق: فمناطق التجمعات الثانوية سوف تززع أركان هذا التنظيم، أجلاً أم عاجلاً، لتنتج سلوكيات أخلاقية ملتبسة مؤلفة من هجين ثقافي ناتج بدوره عن مجموعات مهاجرة متتالية تنتمي إلى نفس المجتمع، أو إلى مجتمعات مختلفة.¹⁸

مخيمات اللاجئين والتجمعات السكانية العشوائية تنزع للتطور من خلال الاندماج بالفاعليات الاقتصادية والبيئة الحضرية المحيطة بها. والمخيمات الفلسطينية، رغم كونها ما تزال مناطق مهمشة ومعزولة، فإنها تشكل حالياً جزءاً من المدن الكبرى في الشرق الأوسط. وهناك عناصر مختلفة تميّز مخيمات اللاجئين حالياً باعتبارها تجمعات حضرية، وهي الفاعلية الاقتصادية، والحركية اليومية، ووجود مهاجرين دوليين قادمين حديثاً، ومغزاها السياسي والثقافي القوي بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

الهوامش

1-Mohamed Kamel Dorai, "Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks, and Transnational Practices", *Refugee* 21 (2003), pp.23-31.

2- إسحق و. القطب "Refugee Camp Cities in the Middle East: A Challenge for Urban Development

Policies," *International Sociology* 4 (1989), pp.91-108.

3- كُرّس عدد خاص من *Journal of Refugee Studies* لموضوع اللاجئين الحضريين، في أيلول/سبتمبر 2006 (المجلد 3، 19)

4- أنظر مثلاً،

Michel Agier, "De Nouvelles Villes, les Camps de Réfugiés – Éléments d'Ethnologie Urbaine,"

Annales de la Recherche Urbaine 91 (2001), pp.129-136; Michel Agier, *Aux Bords du Monde, les*

Réfugiés, Paris: Flammarion, 2002; Jennifer Hyndman, *Managing Displacement: Refugees and the*

Politics of Humanitarianism, Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000; Liisa Malkki, *Purity*

and Exile: Violence, Memory, and National Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania, Chicago:

University of Chicago Press, 1995.

5- *UNHCR Statistical Yearbook*, 2005, p.55.

6- *Ibid.*, p.55.

7- Naoko Obi and Jeff Crisp, *Evaluation of the Implementation of UNHCR's Policy on Refugees in Urban Areas*, UNHCR Evaluation and Policy Analysis Unit, EPAU/2001/10.

8- Agier, *Aux Bords du Monde*.

9- Marion Fresia, "Des 'Réfugiés-Migrants': Les Parcours d'Exil des Réfugiés Mauritanien au Sénégal," UNHCR Research Paper No. 135 (2006).

10-Rosemary Sayigh, "A House Is Not a Home: Insecurity of Habitat for Palestinian Refugees in Lebanon," *Forced Migration Review* (2004), p. 5, <http://www.fmreview.org/pdf/sayyigh.pdf>.

11- سهيل الناطور،

"The Legal Status of Palestinians in Lebanon," *Journal of Refugee Studies* 10 (1997), pp.360-377;

وديع سعيد

"The Obligations of Host Countries to Refugees under International Law: The Case of Lebanon," in *Palestinian Refugees: The Right of Return*, London: Pluto Press, 2001, pp.123-151. محرر. ن. عروري،

12- John Chalcraft, "Syrian Migrant Workers in Lebanon: The Limits of Transnational Integration, Communitarian Solidarity, and Popular Agency," *EUI Working Papers*, RSCAS n° 2006/26, (2006), <http://www.iue.it/RSCAS/Publications/>; Ray Jureidini, "Migrant Workers and Xenophobia in the Middle East," *Identities, Conflict and Cohesion Programme*, Paper Number 2, United Nations Research Institute for Social Development (2003).

13- تقدم الأونروا للعامين 2001 و2003 على التوالي الرقمين 1403 و1413 كلاجئين مسجلين. في عام 1995، سجلت الأونروا 635 لاجئاً.

14- جهان صفيير خياط،

"Du Provisoire au Permanent: les Débuts de l'Installation des Réfugiés au Liban, 1948-1951," *MIT Electronic Journal of Middle East Studies* 1 (2001), <http://web.mit.edu/cis/www/mitejmes/>.

15- يُقَدَّر بأن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان هم من أصل قروي. وليد الخالدي، محرر

All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948, Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.

16- أنظر، مثلاً،

William Berthomière and Marie-Antoinette Hily, “Décrire les Migrations Internationales: les Expériences de la Co-Présence,” *Revue Européenne des Migrations Internationales* 22 (2006), pp.67-82; Agnès Deboulet, “Ethiopiennes, Philippines et Soudanais: Voisinages Migrants et Confrontation aux Sociétés d'Accueil à Beyrouth,” presentation at the Association Française de Sociologie, RT2, *Migrations et production de l'altérité*, 5 September 2006 (unpublished manuscript).

17- Karen Jacobsen, “Editorial Introduction: Refugees and Asylum Seekers in Urban Areas: A Livelihoods Perspective,” *Journal of Refugee Studies* 19 (2006), p.276.

18- Isaac Joseph, *La Ville sans Qualités*, Paris: Editions de l'Aube, 1998, p.93.